http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1741) السنة السابعة - الأربعاء (10) آذار 2010

يجب أن يكون الرئيس عربياً

الهاشمي يخالف الدستور ويحنث بالقسم

فخري كريم

أنجز العراقيون مأثرة جديدة باقبالهم الملايييني في الانتخابات التشريعية الثانية، بوعي وطواعية، متحدين كمائن الارهابيين وتهديداتهم.

وخلافاً لمرحلة الخراب الطائفي وتخندقاته، أكدت النتائج العامة للانتخابات، ان العراق يتعافى، والعراقيين ينحازون لمفهوم المواطنة باعتبارها أس الدولة الديمقراطية التي هي في طور استكمال التكوين، بكل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من قيم المساواة والعدالة والمشاركة المتكافئة واحترام التعددية والاختلاف في اطار الوحدة الوطنية، ونبذ المفاهيم الطائفية والشوفينية والعنصرية المقيتة والقومانية المتهرئة.

وعلى العكس من بعض الساسة، الذين ظهر أن الانتخابات ونتائجها لم تعن لهم سوى فرصة للوثوب الى مراكز السلطة وجني "مغانم منها"، احتفى المواطنون بها، باعتبارها ثمرة لنضالاتهم ومعاناتهم وتضحياتهم طوال عقود من الانظمة الدكتاتورية والاستبدادية الشمولية التي تعاقبت على العراق، في حين لم يذق هؤلاء البعض من الساسة من مراراتها شيئاً، بل العكس، كان البعض منهم يعيش في ظلها وينعم "بخيراتها".

هكذا بدا للمواطن المبتهج بانتصاره أن كثيرا من السياسيين لم تعن الانتخابات لهم سوى محاولة لاقتسام غنائم منتظرة..

وهذا ما كان مبعث خشية الناس وعزوف كثير منهم عن آمال وطموحات وضعوها في اعناق سياسيين وثقوا بكثير منهم واضطرتهم الظروف الى قبول بعضهم الآخر على مضض.

بطبيعة الحال فإن من حق أي مواطن، مسؤولاً كان أم في الهامش، أن يترشح لأي منصب كان، بدءاً من رئاسة الجمهورية والحكومة والى ما شاء الله من مناصب ومراكز في الدولة المثقلة بهمومها وهي تتعثر على طريق استكمال متطلبات تكوينها ديمقراطياً، بسبب التدافع والاستئثار الذي جسد سلوك بعض الساسة والقيادات الحزبية.

ووفقاً للدستور فإن اشغال المراكز السيادية المتمثلة برئاسة الجمهورية والحكومة وجميع المواقع في الدولة من دون استثناء، حق مطلق لجميع المواطنين بغض النظر عن انتمائهم الطائفي أو القومي أو الفكري، مع مراعاة ما ينص عليه الدستور من شروط.

فالعراق متعدد القوميات والأعراق والطوائف والألوان، شراكة متساوية بين مواطنيه، ولا فضل لأحد فيه على آخر، إلاّ بما تعنيه المواطنة العراقية الحرة والولاء للوطن وخدمة مصالح الشعب العليا..

والاسلام الذي يشكل أحد مصادر التشريع في الدستور العراقي، يجسد هذا المفهوم في المساواة إذ يؤكد أن لا فرق بين مسلم وأخيه إلا بالتقوى!

نسوق هذه المبادئ والقيم التي تقوم عليها الحياة السياسية في العراق الجديد ونحن نراجع مواقف وتصريحات السيد طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية، الأمين العام السابق للحزب الإسلامي العراقي، الذي يفترض فيه تشبعه بهذا المفهوم وما ينطوي عليه من قيمة سامية في المساواة بين المسلمين في الأقل، والمحكوم بقسمه على الدفاع عن الدستور وقيمه، لكن السيد الهاشمي حنث بهذا القسم أكثر من مرة، دون أن يجري التصدي له من قبل أحد، ربما لإعطائه فرصة لمراجعة مفهومه الخاطئ عن الدولة العراقية ومكوناتها وما نص عليه الدستور من مفاهيم في التعامل مع المواطنين وحق كل منهم في ان يتبوأ اي مركز قيادي في الدولة.

الأستاذ الهاشمي، يدرك أن الحنث بالقسم ومخالفة الدستور وتجاوزه، بالنسبة لمن يحتل مثل موقعه، يضعه أمام المساءلة والمقاضاة.

إن الرغبة الشخصية للاستاذ الهاشمي في أن يتبوأ موقع رئيس الجمهورية حق له، لا لأنه عربي، أو سني، أو ضابط مرموق في الجيش السابق، بل أن ذلك يقترن بتوفر شروط القيادة فيه والأهلية والقدرة على تجسيد تطلعات وأماني العراقيين بغض النظر عن انتماءاتهم وهوياتهم الفكرية والسياسية والطبقية شريطة أن لا يتحدث نيابة عن الشعب العراقي،أو يتجاوز الدستور بدعوى أن المرحلة الحاضرة أو هوية العراق تستوجب أو تلزم أن يكون الرئيس عربياً، لأن الدستور في المادة ١٤ قد كفل المساواة التامة بين العراقيين من دون تمييز بسبب الجنس او العرق او القومية او الأصل واشترطت المادة ٦٨ أن يكون المرشح لرئاسة الجمهورية عراقياً بالولادة من أبوين عراقيين وليس هناك اي اشتراط قومي او ديني أو سواه.

وخلافاً لهذه النصوص الدستورية الصريحة يطالب الأستاذ الهاشمي بأن "تكون على رأس السلطة شخصية عربية" مشيراً الى ان هذا الأمر هو "حصيلة توافق العراقيين جميعاً" لكنه لم يتحدث أين ومتى حصل هذا التوافق الذي لن يحصل لانه بالاساس غير دستوري ..في وقت كانت الأطراف الرئيسة في العملية السياسية طلبت من الرئيس طالباني القبول بالترشيح للمنصب، ثم ان الاستاذ الهاشمي يرى أن تولي شخصية عربية رئاسة الجمهورية يعني "وضع الأمور في نصابها الصحيح" وكأن الأمور كانت طوال السنوات الماضية في"نصابها الخاطئ"، متجاهلاً أن مكونات كثيرة من الشعب العراقي وقوى اقليمية ودولية عديدة أكدت مراراً على الدور البارز الذي لعبه الرئيس طالباني في حفظ لحمة العراقيين، كشخصية عراقية جامعة تتفق عليها غالبية الاطراف السياسية، بل أن سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني وصف الرئيس طالباني بأنه"صمام أمان" للعراق، فضلاً عن بقية المراجع العظام، وهو ما وجده الكثير من القادة والسياسيين في شخصية الرئيس طالباني للدور الفاعل الذي لعبه في جمع العراقيين تحت خيمة واحدة.

لقد ظهر الأستاذ طارق الهاشمي من على شاشة قناة الجزيرة المعروفة بنهجها وتوجهاتها وولائها المشروط، ليضع توصيفه الشخصي، وليس بمعزل عن رغبته بتولي رئاسة الجمهورية، لمن يجدر به أن يحتل هذا الموقع.

وتوصيف الهاشمي، يكرس هذا المنصب لعربي كشرط لتجسيد هوية العراق العربية، وعودته الى محيطه العربي، ويستبعد منها الكردي، اذ يقترح على الرئيس جلال طالباني أن يعود الى السليمانية ويكتب مذكراته، وفي هذا لم يخالف الهاشمي الدستور، والحنث بالقسم على صيانته حسب، بل تجاوز حتى الكياسة السياسية ولباقات الزمالة والصداقة، اذ ان تصريحه هذا لا يمثل فقط تدخلاً في شأن شخصي، وخروجاً على تقاليد الاحترام المتبادل المعتمد في رئاسة الجمهورية بل انه يشذ عن مواقف وتصريحات القائمة التي ينتمي اليها الهاشمي، والتي يرتبط أغلب قادتها بصلات شخصية وسياسية مع الرئيس طالباني،وهنا لابد من التذكير بأنه لا يجوز عرفاً وقانوناً التحدث عن الرئيس طالباني بهذه الصيغة وهو في منصب رئاسة الجمهورية، فحين يتكلم الاستاذ الهاشمي يضع العلم العراقي على يمينه وهو اشعار بأنه يتكلم باسم العراق فلماذا يجيز لنفسه أن يهدر القيمة الاعتبارية للمنصب ومكانته ويكسر قواعد التخاطب وآدابه حين يقترح على الرئيس طالباني ان يعود الى السليمانية ويتفرغ لكتابة مذكراته.

ربما من المفيد أن نذكر الهاشمي بأنه طالما تغنى بمواقف الرئيس طالباني وأشاد بدوره البارز في العمل وبكل أمانة ومسؤولية وجهد لاشراك جميع المكونات في العملية السياسية الديمقراطية، وبشكل خاص المكون العربي السني، ومكّن الهاشمي شخصياً بكل ما لدى الرئيس من امكانات لكي يتصدر هذه العملية ويلعب دوراً بارزاً فيها، حينما كان يتولى الأمانة العامة للحزب الإسلامي، ولم يتردد حتى هذه اللحظة في الاستجابة لما رآه السيد النائب دعماً له ولما يتطلع ويتوق لتحقيقه!

ان من الغريب أن كتلة الهاشمي الانتخابية ضمن القائمة العراقية، لا تشكل إلا مكوناً متواضعاً الى جانب عشرات الكتل التي تفكر زعاماتها أيضاً برئاسة الجمهورية لأنهم أيضاً عرب وسنة ولهم باع طويل في العمل السياسي، ويحظون بعلاقات متينة مع قادة الدول العربية، وبعضهم يستمد من هذه العلاقات القوة والامكانية على التصدي لهذه المهمة، لكن أحداً منهم لم يعلن عن نيته حتى الآن، ربما انتظاراً لنتائج الانتخابات.

ولابد من الاشارة الى أن منصب رئيس الجمهورية في هذه الدورة، يتطلب اتفاق ثلاث كتل كبرى مع آخرين لتحقيق ثلثي أعضاء مجلس النواب ، وهو ما مطلوب ليحوز على هذا المركز المهم للغاية في إدارة شؤون البلاد في مرحلة انتقالية أخرى، معقدة تحتاج الى رئيس"موثوق" و"مجرب" و"كفوء" ولا تربطه أي رابطة بالنظام السابق أو يواصل حمل رسالته بأي قدر كان.

الملفت أن قيادة الكتلة التي ينتمي إليها الهاشمي لم تقل شيئاً عن موقفه الذي يعبر بوضوح عن نزعة شوفينية قومانية تخالف بصريح العبارة الدستور العراقي، مثلما يحنث بالقسم الرئاسي.

ان من الضروري التأكيد بوضوح ومن دون لبس أن تناولنا لمواقف وتصريحات الاستاذ الهاشمي ليس دفاعاً عن الرئيس طالباني بوصف هويته الكردية انما بوصف هويته العراقية وكفالة الدستور لهذه الهوية، وهو دفاع عن مكتسبات العراق الجديد في الغاء التمييز القومي والعرقي والديني وهو ما دفع من اجله العراقيون تضحيات كبيرة.

لقد خلفت تصريحات الهاشمي الكثير من الاسئلة في اذهان المتابعين حينما طالب برئيس عربي، فالذي يراجع مضمون مقابلات الهاشمي سيخرج بانطباع عن ضرورة ان يكون الرئيس من القومية العربية ومن المذهب السني تحديدا وهو بذلك يناقض بشكل صارخ الدعوات التي اطلقها بإلحاح اثناء الحملةالانتخابية للانتقال الى "دولة المواطن"!

وربما تداعى للمواطنين في هذا السياق حرمان العربي الشيعي، ناهيك عن الصابئي والايزيدي من ان يتبوأ هذا الموقع السيادي لأن بعض العرب لا يعترفون بعروبة الشيعة..فكيف الحال مع سواهم؟!

مشاركتهم في الانتخابات رسالة للعالم

نائب رئيس البرلمان الفرنسي لـ المدى: العراقيون جادّون في المحافظة على تجربتهم الديمقراطية

في حوار صريح خص به (المدى) اكد نائب رئيس البرلمان الفرنسي السيد موريس لروا أن التجربة الديمقراطية في العراق ومن خلال الانتخابات البرلمانية الجارية فيها قد نجحت تماماً، واعطت رسالة واضحة للعالم اجمع، بأن العراقيين وصلوا الى قناعة تامة بضرورة المحافظة على تجربتهم الجديدة موضحا بأن هناك عدة ادلة وبراهين تؤكد نزاهة الانتخابات الجارية في العراق وعزا ذلك لعدم قدرة اي شخص سواء أكان عراقيا ام اجنبيا التوقع بنتائج الانتخابات ومن هي الكتلة الفائزة او رئيس الوزراء القادم وهذا ما يجعل التجربة في صلب وقلب الديمقراطية.

واوضح السيد موريس لورا بأن الدورة النيابية في فرنسا تمتد لفترة خمس سنوات، وان البرلماني الفرنسي لا يتقاضى راتبا تقاعديا الا بعد خدمة عشرين عاماً، مؤكدا أن من النادر حصول ذلك لكون البرلماني يجب ان ينتخب لاربع دورات نيابية وهذا امر صعب التحقيق... وفيما يلي نص الحوار.

موريس لروا

حاوره: يوسف المحمداوي - تصوير: مهدي الخالدي

لاعب كبير

• كنائب لرئيس الجمعية الوطنية الفرنسية وكمراقب دولي للانتخابات كيف تقيمون التجربة الديمقراطية في العراق؟

– نحن كفرنسيين ننظر الى التجربة الديمقراطية الحاصلة في العراق باهتمام عال، وأنا لا اتحدث بلسان دبلوماسي وانما بلسان صريح جداً، وما نعتقده ونراهن عليه بتوجيه من الرئيس ساركوزي ان يكون للعراق دور كبير يجعل منه لاعبا كبيرا ليس على صعيد المنطقة فقط، وانما على صعيد المجتمع الدولي، وطموحنا ان يخرج العراق بعد هذه العملية الانتخابية بلداً قوياً ومتماسكا، ويستطيع استعادة مكانته الحقيقية والتي يستحقها بالفعل، صحيح ان الإنتخابات بحد ذاتها هي عامل تحد كبير ومهم جداً، لكن ظهور النتائج وما سيجري بعد اعلانها هو التحدي الاكبر، لكونها ستحدد الكثير من الامور على الساحة العراقية، والسفارة الفرنسية المتمثلة بسفيرنا في بغداد فضلا عن جميع الفريق العامل معه، يشكلون همزة الوصل بين الاطراف العراقية وبين رجال الاعمال والشركات الفرنسية أكانت الحكومية منها أم الاهلية، لدفعها باتجاه الدخول والنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي، صحيح ان النفط هو من العناصر الاقتصادية والثروات العراقية المهمة، لكن ما نفكر به وندعمه هو القطاع الزراعي، ولكوني انحدر من اقليم زراعي لذا اجد بأن فرص التعاون بين العراق وفرنسا في هذا المجال مهمة جداً، وعليه نحن نرى ان العملية الديمقراطية والانتخابية هي عملية مهمة ولكن يجب ان ترافقها عمليات اخرى لا تقل اهمية عنها ومنها عملية اعمار العراق.

مجلس شيوخ عراقي

• على الرغم من حداثة التجربة الديمقراطية في العراق اذا ما قورنت مع تجربة الديمقراطية في جمهورية فرنسا، ماهي ابرز اوجه التشابه في التشريعات والقوانين بين البرلمانين؟

–في الحقيقة على ضوء اللقاءات التي قمنا بها صباح اليوم مع رئيس البرلمان العراقي اياد السامرائي، وكذلك مع رئيس لجنة العلاقات الخارجية الشيخ همام حمودي، نستطيع ان نقول ان هناك الكثير من اوجه التشابه بين البرلمانين العراقي والفرنسي، وهناك فعل حي على ذلك وحسب ما قال لي رئيس البرلمان العراقي بأن هناك توجها لتأسيس مجلس شيوخ عراقي، وهذه نقطة تشابه مشتركة بين المؤسسات الديمقراطية العاملة في البلدين، فضلاً عن ذلك وخلال استقبالي السيد اياد السامرائي مؤخرا في باريس، توصلنا الى وضع قنوات تعاون مشتركة وخطوات ملموسة بين مؤسسات البلدين، ومن خلال عدة لقاءات مع القادة والمسؤولين العراقيين لمسنا هناك رغبة حقيقية وجادة لتوطيد اواصر التعاون بين البلدين ونحن على كامل الاستعداد والترحيب والاستجابة والسعي لتحقيق ذلك، وهي ليست مصادفة بأن يكون من ضمن الـ (٢٥٠) مراقبا اوروبيا (٢٥) مراقبا فرنسيا، اي ما يمثل نسبة ٢٠٪ من الوفد، وهذا ما يعكس اهمية التجربة الديمقراطية في العراق عند فرنسا ورغبتنا الحقيقية في دعمها وديمومة نجاحها لوضع العراق في مكانته التي يستحقها في المجتمع المدني.

نوابنا يتقاضون مكافأة

• ما عمر الدورة النيابية في البرلمان الفرنسي؟

– خمس سنوات.

• هل يتقاضى البرلماني الفرنسي راتبا شهريا، ام مكافاة مقطوعة؟

–النواب في فرنسا يتقاضون نوعين من الرواتب، النوع الاول وهو مكافاة، ويترافق معها مخصصات لا يستلمونها هم شخصيا. بل يتم دفعها الى الموظفين الذين يعملون في مكاتبهم، ولا يتجاوز عدد هؤلاء المواطنين ٢–٥ افراد لكل برلماني، وهذا الامر شرع بعد حدوث الثورة الفرنسية في عام ١٧٨٩ وهي التي اسست لمثل هذه القوانين، وذلك بمنح المكافاة او المخصصات من اجل ضمان استقلالية عمل البرلماني بعيداً عن اي انتماءات اخر، او ابعاده عن التعرض لأية ضغوطات، وباعتباري اكملت دراستي في الاقتصاد. لذا اجد نفسي على دراية تامة بهذا الموضوع، ولكن المخصصات يتم دفعها للبرلماني ليست كراتب وانما كحصانة له من اي شكل من اشكال الفساد الاداري.

• بعد نهاية الدورة النيابية هل يحصل على تقاعد؟

–هناك يجب ان اوضح مسالة مهمة، نعم هناك راتب تقاعدي للبرلماني الفرنسي، وهي عملية حسابية معقدة، حيث يتم استقطاع جزء من المخصصات طيلة فترة وجوده في البرلمان ويتم ايداعها له في الصندوق التقاعدي ويحصل عليها بعد احالته إلى التقاعد.

التقاعد بعد عشرين عام

• يعني بعد خمس سنوات من العمل النيابي سيحصل على تقاعد من مكافاة مقررة وليس راتبا؟

–كلا لا يحصل أي نائب في فرنسا على راتب تقاعدي الا بعد ترشحه وعمله في البرلمان الفرنسي مدة لا تقل عن اربع دورات نيابية، اي بعد عشرين سنة من العمل ومن حسن حظي كنائب لرئيس البرلمان استطيع ان اجيب على مثل هذه التفاصيل ببساطة، علماً ان فرصة تكرار البرلمانيين الفرنسيين لدورتين نيابيتين مثلا هي ضئيلة جدا لان التنافس في انتخابات الجمعية الوطنية شديد جداً ، ووجود نواب مخضرمين في البرلمان مشهد هامشي وضئيل جدا فمثلا انا بلغت الحادية والخمسين من العمر ومنتخب في البرلمان الفرنسي للمرة الثالثة، وهذا شيء نادر جدا ويجب ان انتخب لمرة رابعة حتى اضمن حصولي على راتب تقاعدي، ونسبة الذين حصلوا على رواتب تقاعدية من اعضاء الجمعية الوطنية هم ١٠٪ فقط من مجموع (٥٧٧) نائبا يمثلون الشعب الفرنسي في البرلمان، فالنسبة ضئيلة جدا اذا ما توزعت بالعدد.

خمسة الاف يورو

• ما مقدار المبلغ المخصص لمكافأة النائب الفرنسي؟

– المكافأة هي خمسة الاف يورو شهريا وهناك شي اخر مهم جدا هو ان اي شخص ينتخب بغض النظر عن الجهة التي ينتمي لها، سواء أكان منتخبا كعضو في البرلمان أم المجالس المحلية او الاقليمية لا يحق له ان يتسلم مبلغا يتجاوز الـ (٧) الاف يورو. واضرب لكم مثلا: انا نائب رئيس الجمعية الوطنية، وكذلك انا رئيس المجلس الاقليمي في المنطقة التي اقيم فيها، لكن مع ذلك لا يحق لي ان اتسلم اكثر من سبعة الاف يورو، لان القانون الفرنسي يشير بكل وضوح الى أنه لا يجوز اتسلم راتبين في ان واحد حتى وان كنت تشغل منصبين، وقانونيا لا استطيع ان احظى بمنصبين لدورتين متتاليتين.

• فرنسا وكما هو معروف رفضت الطريقة التي تم فيها تغيير النظام السابق عسكريا، لكن نلاحظها الان تدخل من خلال شركاتها بقوة الى العراق، هل هو التفاؤل أم شعرت بأن العراق وصل الى درجة من الاستقرار الذي دفعها لهذه الاتجاه؟

– تربطنا مع العراق علاقات تاريخية منذ القدم، اي منذ الخلافة العباسية، ونحن مع فكرة ان تكون هناك اقطاب توازن في العالم، وهذا ما يترجم حقيقة عودتنا بهذه القوة الى العراق، ونحن نريد ان يكون هناك توازن في القوى بالعالم، ومشاركتنا الان في اعمار العراق، تعكس حقيقة تفاؤل جمهورية فرنسا بمستقبل واستقرار العراق.

مؤشر على النجاح والنزاهة

• على ضوء ماذا بنيتم هذا التفاؤل؟

– نحن نعلم جيدا بأن العراق انتقل من نظام ديكتاتوري شمولي الى نظام نستطيع ان نصفه الآن بالنظام الديمقراطي، وهذه الكلمة لا نطلقها اعتباطاً، لاننا لمسنا اكثر من تجربة ديمقراطية في العراق كالانتخابات النيابية في عام ٢٠٠٥ وكذلك تجربة الاستفتاء على الدستور فضلا عن انتخابات اقليم كردستان ومجالس المحافظات. والان الانتخابات النيابية الثانية، وهذا مؤشر كبير على نجاح التجربة الديمقراطية في العراق.

واضرب لكم مثالا على ذلك، فلا انت ولا انا ولا اي شخص عراقي يستطيع ان يقول اليوم او يتكهن من هي الكتلة الفائزة او يحدد الحزب الفائز او يستطيع ان يسمي من هو رئيس الوزراء القادم، وهذا صلب وقلب الديمقراطية، واضرب لكم مثالا اخر، وانا كوني نائبا لرئيس الجمعية الوطنية الفرنسية وكنت مراقبا دوليا على الانتخابات في السلطة الفلسطينية، صرنا على علم ودراية وقبل ظهور النتائج بأن محمود عباس، سيتم انتخابه مرة ثانية لمنصب رئيس السلطة الفلسطينية، واحد زملائي ذهب كمراقب دولي في انتخابات احدى الدول الافريقية وقام باخباري بنتائج الانتخابات في ذلك البلد قبل اجرائها، لذا نحن نعتقد بأن ما يجري في العراق هو مثال يحتذى به من الدول العربية والمنطقة بصورة عامة لشفافية ونزاهة التنافس الانتخابي فيه، وربما انتم اعلم مني لكونكم ابناء البلد كصحفيين واعلاميين ومتابعين مستقلين تلمسون شدة المنافسة في هذه التجربة الديمقراطية العظيمة، وانا من خلال خبرتي الطويلة في مضمار التجارب الانتخابية في العالم ألمس كذلك ايمان المواطن العراقي بتجربته الجديدة، والدليل على ذلك ان هناك اكثر من (٦٢٠٠) مرشح لشغل ٣٢٥ مقعدا نيابيا، وهذا يعكس حجم التنافس الديمقراطي بين المرشحين.

انتخابات على أسس البرامج

• كيف ترون المشهد السياسي ما بعد الانتخابات، وهل من ظهور لقوى جديدة في المشهد المذكور؟

– سأفتح لك قلبي وسأتكلم بصفتي الشخصية وليست الرسمية كنائب لرئيس البرلمان الفرنسي، فبعد اللقاءات المختلفة التي اجريناها مع الشخصيات السياسية العراقية تناقشت مع زملائي في الوفد الفرنسي والاوروبي، وتوصلنا الى حقيقة واقعة يشهدها بلدكم بان اللعبة السياسية لعبة مفتوحة جداً، وما يدهشنا حقيقة ان معظم المسؤولين الذين التقيناهم لم يتحدثوا بلغة المجاملة او كما يقولون لغة (اللسان الخشبي)، بل تكلموا بحس عال ومسؤولية وحرص يعكس مدى حبهم الشديد لبلدهم، لذا نحن نرى ان هناك ارادة لتوحيد البلد وهذا الامر نابع من الحكمة التي يتمتع بها القادة، وانا كرجل سياسة محسوب على قوى الوسط، لاني غير منتم لليسار او اليمين، وما اود ان اقوله لا يجب التركيز على شفافية ونزاهة الانتخابات فقط. وعدم حصول اية خروق او عمليات تزوير، الاهم من ذلك هو ان نجد قنوات تقارب بين مختلف الكيانات الفائزة، خاصة وان المشهد التنافسي لم يعد على أساس ما لمسناه في انتخابات (٢٠٠٥) الذي تأسس على شكل قوائم طائفية وامنية ومناطقية، بل التنافس الان اصبح على اساس البرامج السياسية والوطنية وهناك ايضا مسألة اخرى، هي نسبة الإقبال والمشاركة في الانتخابات هي مسألة مهمة جداً، فكلما زادت نسبة المشاركة سيتم عكس صورة للعالم اجمع بأن الشعب العراقي على قناعة وايمان بتجربته الجديدة.

سأنقل بأمانة ما رأيته في بلدكم

• اثناء حديثكم قلتم ليس المهم اجراء الانتخابات، المهم هو مايجري بعدها، هل لديكم توجسات في ما يحدث؟

–كلا على العكس انا متفائل جداً، خاصة وأن هناك نية بين مختلف القوى السياسية المتنافسة بإجراء تحالفات بعد اعلان النتائج، وهي تحالفات ليس بالضد بشكل عنيف، بل على العكس هي مع النهوض بواقع البلد نحو الافضل، وصناديق الاقتراع هي صاحبة القول الفصل، وانا سأقول لكم ما سأقوله في فرنسا: ان بلدكم يتقدم وبشكل رائع، قد تجهل اوروبا وفرنسا هذا التطور، ولكن سننقل هذه الصورة بكل امانة ونسلط الضوء على التطور الحاصل، وبعد نجاحكم في الانتخابات يجب ان تلتفتوا الى واقعكم الاقتصادي، وهذا مطلب حيوي ومهم في بناء البلد.

نائب رئيس البرلمان الفرنسي مع المحرر